

UNIVERSITY LIBRARIES



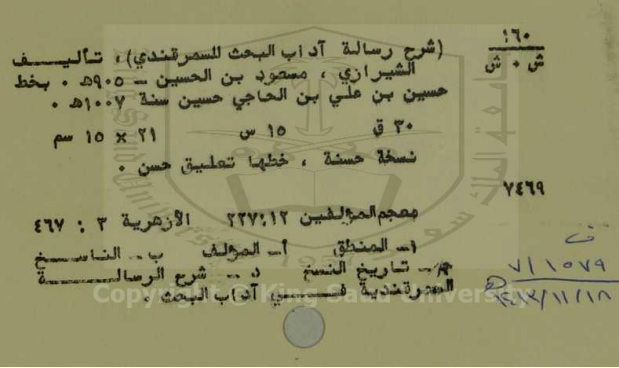
عمادة شؤون المكتبات

NO.

الرقم :

Copyright © King Saud University

١٤٦٩



مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات  
 الرقم: ٧٤٦٩ في ١٤٧٩ هـ  
 العنوان: (رسالة في أدب الفقه السني)  
 المؤلف: الميرزا محمد بن الحسين - ٩٠٥ هـ  
 تاريخ: ١١٠٥ هـ  
 اسم الناشر: محمد علي بن الحاج حسين  
 عدد الأوراق: ١٣١  
 ملاحظات: -

Copyright © King Saud University

والفرق بين الملائكة والدميان ان الملائكة لا يمكن ان يكونوا في الارض  
والعالم في الدوران يمكن ان يكونوا في الارض كما في الارض  
السفلى في حين انهم في الارض في الارض في الارض  
والدوران في الارض في الارض في الارض

فان قلت في الارض في الارض في الارض  
في الارض في الارض في الارض في الارض  
في الارض في الارض في الارض في الارض  
في الارض في الارض في الارض في الارض

اعلم ان البسيط في الارض في الارض في الارض  
في الارض في الارض في الارض في الارض  
في الارض في الارض في الارض في الارض  
في الارض في الارض في الارض في الارض

اعلم ان البسيط في الارض في الارض في الارض  
في الارض في الارض في الارض في الارض  
في الارض في الارض في الارض في الارض  
في الارض في الارض في الارض في الارض



هذا هو الحق الذي لا يبدل  
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم وسبحانه

الحمد لله رب العالمين والصلوة على نبيه محمد وآله اجمعين  
**واجده** فقد قال الامام الحق والمجاهد الموفق سلطان العلماء  
المشايخين جامع فضائل العلماء المحققين مولانا شمس المظفر  
والدين محمد سمير قندي قوله الله يغفر له واسكنه على جنته الله  
عليقنا من علمه لما حبب افضل النعم الذي هو نعمة العقل فكذلك  
الحاجب مولانا تبارك وتعالى قدس وتوارى المحقق المشايخ عليه  
بالصلوة على النبي وآله عليهم التحية والسلام كما هو ادب المصنفين  
لكن اوجه هذه رسالة في ادب البحث وطرق المناظرة التي يحتاج  
اليها كل متعلم وقيل التعلم والتعليم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان  
فان شيا واحدا هو ان ياتى بالتحصيل يحصل له العلم يسمى بالمتعلمين  
والا الذي يحصل فيه تعلم بالقياس هذا الذي يحصل منه تعليم فاعلم  
وانظر فيه يظهر لك ما فيه تكون تلك الاداب حافظه له في البحث  
والمناظرة من الضلالة وهي سلوك طريق لا يوصل الى المطر وقيل  
فقد ان ما يوصل اليه يتجلبب له الهداية والاعتناء على الاول يكون  
سلوك الطريق

هذا هو الحق الذي لا يبدل  
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل  
والله اعلم بالصواب

سلوك طريق يوصل الى المطر وعلى الشاة وجد ان ما يوصل اليه  
والهداية يظلي ايضا على الدلالة على ما يوصل الى المطر وهي ههنا  
المخفى تجلبب له الاضلال وصح الدلالة على ما لا يوصل الى المطر وتبين  
عليه طريق الغم والتعظيم وانما جعل كمال من لفظه والتبديل  
مسند الى الادب انفسها وان لم يتحقق ذلك يكون رعايتها  
والتحفظ عليها تنبها على ان الحاصل ينبغي ان لا يتنقل وتوفه وتعمد  
على تلك القواعد والادب عن الرعاية واصلا والا يلزم ان يكون وجود  
علمه اياها وجهه على السيرة في الاحتصام والتحرر عن وقوع الخلط  
في المناظرة والابحاث وقد يقال انما حصل من الادب حافظة  
وان كانت رعايتها حافظة لا نفسها مباينة وتأكيد الطريق  
اطلاق اسم المتعلق على المتعلق وهي اى تلك الاداب وان كانت  
متداولة من نداء لى الايدي اى اخذته بين المتعلمين المتعلمين  
كذلك ما كانت فخطوة في شكل النظم سويج والسلك هو الخط  
ومجموعة في فقهه على القواعد اردت نظم منسوبة الى جميع ما تولى  
النشور المتفرق والمادة نور المروية فقه اى مودة للاح الفرير

هذا هو الحق الذي لا يبدل  
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل  
والله اعلم بالصواب

Copyright © King Fahd University

منكر الصدور والاعيان شرف الماكن والاقران في المله والعين  
 جدر الجن ادم الله بركاته ما لمعت اي طليت بعينه اللغة لا بعينه  
 الاصطلاح فلا ينبغي ما قيل ان الانكسار لا يناسب لهذا المقام  
 لا يختص بمقام المساواة في طرف الكلام الهام الصواب مدوا في  
 الواقع والهام القاد المغة في القلب بطريق الغيظ من الكلام الواجب  
 هذا فائدة كلام من الخطبة متشابهة فاعلمت منها وهي مرتبة على ثلاثة  
 فصول ومفهوم كون الرسالة مرتبة على تلك الفصول اشتمالها عليها  
 بحيث يقع كل منها في موقعه الفصل الاول في التعريف اي في تعريف  
 والافعال المصطلحة فيما بين المناظرين والفصل الثاني في تعريف  
 والفصل الثالث في المسائل التي اخترعها اي اخترعت الكتابات التي  
 يدل عليها والاما اخترع المحسن في تلك المسائل انفسها الفصل الاول  
 في التعريفات المناظرة اما من النظم او من النظمين الابداع او الابداع  
 ومعنى هذا عبارة من حقه صلي عليه عرفه بقوله هي النظم في النظم  
 انفس المحسن يدل عليه استعماله في تعينه بقوله بالبصرة ومعنى  
 القلب في قوله البصرة العين من الجاهل اي جانيه المتخيلين في وقت  
 الكلام

الحكم وانتفائه بحسب تنفاهم عرفهم وان كان انتم بحسب تنفاهم  
 اللغة وانما قد بقوله في النسبة لان النظر من المتخيلين بالكلية  
 الاخرى وهكذا تنبيه النسبة بقوله بين الذين الذين احدهما  
 المحكم عليه والآخر المحكم به والنسبة بينهما ثابتة المحكم به بل هو  
 عليه او ثبوته عنده او منافاته اياه وقوله اظهر للصواب احترام  
 لا غير عما يكون الغرض منه اظهر للصواب لانه لا ينبغي كتمان هذه اصطلاحا  
 ولا يخفى ان يكون اظهر للصواب غرض من النظر المذكور لا يوجب  
 وجوب حصوله عقيب ذلك النظر ولاننا في ايضا كون في اخره  
 معه وما ينشأ من ذلك من تخفيف قيد هذا التعريف فيدفع عدة  
 سوالات وردت عليه احدها انه قد يكون الغرض من جانيه المتخيلين  
 كليهما تعليل كل منهما صاحبه والزامه فقط فلا يصدق عليه هذا  
 التعريف فلا يكون جامعاً وتاثيرهما انه قد يظهر في المناظر غير متعصب  
 وتاثيرها ان السائل اذا اقتصر على النظم لم يصدق عليه التعريف المذكور  
 لان النظر من الجاهلين هو الفكر منكم وليس منكم فكيف جانيه المتخيلين  
 لان مجرد المنع لا يصدق عليه ترتيب امور معلومة على وجه واحد



على استظهار ما ليس معلوم وذلك الفكر ليس على ما ذكرناه ان كان  
 المراد من الجاهل جانبا للمعلول والسائل فلما دله اللفظ عليه وان كان  
 اعم منه كما هو المفهوم من اللفظ ينتقض التعريف بالفكر الواقع بين  
 المعلم والمتعلم في احد جانبي الحكم فقط وبالفكر الصادر عن الشخصين  
 المتواقيين والتمثيلين من غير تكلف ولفظ واذا عرفت هذه الاسئلة  
 كلها فامل في تحقيق التعبد على ما ذكرناه بطريق دفع شبهة بالاطعمة  
 واعلم ان هذا التعريف شتم على العمل الرابع كما هو المشهور  
 فانظر اشارة الى العلة الصورية والجانبا في العلة الفاعلية  
 قد قبال التعريف على الفاظ الذي هو الفاعل وصد العقل ومنها  
 والسبب اشارة الى العلة المادية وطما والصعب الى العلة الحاشية  
 فعلم ما ذكرناه يكون العمل كما ذكرناه بالمطابقة على ما قلناه يكون  
 واحدا منها مذكورا بالالفهم وما سواه بالمطابقة فافهم فان قيل  
 ان العمل مائة لعل فلا يصح التعريف به وايضا لا بد وان يكون  
 مادة الشيء اخله فيه والنسبة ليست كذلك بالنسبة الى ما هو  
 المعرف منها وايضا يجب ان يكون معرفة الشيء متقدمة عليه  
 بالذات

بالذات والوجود فلا يصح ان يحمل على الحقيقة قلنا  
 ان تعريف الشيء بالعمل ليس معناه ان يعرف العمل انفسها  
 بل الماينة يحصل لها بالقياس الى العمل كطما او بعضا معان  
 محملة عليها فيعرف كذلك ما يمتد بها على ان اطلاق اسم العلة وذلك  
 على النظر والنسبة ليس على طريق الحقيقة بل على وجه التجريد والتعقيب  
 وقد دفع السؤال الاخر ان ايضا قد يجب عن السؤال الاول  
 بوجهين آخرين احدهما ان يقال ان المعروف بجميع العمل لا كل واحد  
 منها فخره ان يكون الحاصل من الجميع محملا وان لم يكن كل واحد على حدة  
 كذلك وثانيهما ان يكون الموصوف محملا غا صفة بعض الماهيات  
 الحقيقية المعروفة بحسب الحقيقة وانما الكل فلا كالجميع والبيت وكلها  
 منطوقان اما الاول فلان العمل لا ان اخذت باعتبار الجميع يكون  
 علة ثامة وان اخذت باعتبار كل واحد يكون كل منها علة ناقصة  
 وكل من العلة التامة والناقصة لكنه خوارزم المعلوم بحسب  
 الذات لا يحمل عليه اصلا فان قلنا ان اخذت المادة والصدرة  
 من صفة الاحتياج يكون عن المعلول فيمكن جعل المجموع العمل

بسم الله

متنفا اذ الوحد بالتفصيل معرنا المعقول ومرة فاذ قلت  
الكلما فيما اخذت العلل الاربعة في التعريف والاشكال ان احتما ان  
في الوجوه من الذين ذكرنا سماوا والاحتمال الذي ذكرته ان غا درج  
سما نحن فيه قد سبر واما الثاني فلانه مخالف لما هو المشهور فيما بين  
المفسرين ان المعرفة يجب ان تكون مساوية للمعرفة في العموم والخصوص  
كما هو مذهب المناظرين او يكون متصا دقائه في الحقيقة كما ذهب اليه  
المتقدمين لمحققون على ان المتأخرين المذكورين في نظام عالمهم ان لا يتا  
شيء منهما مما هو المقصود ومما هنا فاقترعوا لادرج من الوجوه  
وانظر الدليل على الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وهو القول  
اعلم ان لفظ العلم قد يطلق في المشهور على عدة معان احدى  
مطلق الادراك الذي يتم التصديق والتعديق اما مطلقا او محيدا  
بكونه يقينيا وتاميا مطلقا التصديق الذي يتناول اليقيني وغيره  
من الاحكام وبالشك والتعديق اليقيني الذي مدعيه عبارة عن الالاف  
لجزم الثابت المطابق للواقع ولا يمكن ان يحل منها على المعنى  
الاول لانه يشعرون بجدد التعريف على الموقر ايضا فيسعون ان يحل

اما على المعنى

اما على المعنى الثاني فيكون تعريفه المطلق الدليل الذي يتناول العطف وغيره  
واما على المعنى الثالث فيكون تعريفه الدليل القطعي الذي يتناول البرهان  
ايضا وهذا انشيب واليه بهذا المقام لان استعمال العطف وتجايله العلم  
يعتبر مع انه تعريف الامة بعد تعريف الدليل بما يؤيده جدا وينبغي ان يعرف  
ايضا انه المراد من اللزوم المذكور معنا ما هو على وجه النظر والاشتباه  
ومع انه يحصل للفظ من الشيء بان يتحرك الدرس من ذلك المظهر شعور  
من وجه الى مباديهم ثم انهم اليه وانما أطلقه صاحب هذا التعريف معنا ولم  
يرسم بهذا التعبد اعتمادا على شهرة ان الدليل من طرف النظر هذا  
سقط الاخر من عليهم بانه غير مانع لدخوله المخرجة البنية الوازن  
بالنسبة اليها لان علمه مستلزمه للعلم لوانه يراعى انما ليست له لابل  
بالنسبة اليها فاعلم والمراد من قوله شيء آخر ما يكون وراء ذلك اللزوم  
اي لا يكون عديم ولا جزئية قطع هذا يلزم ان لا يصح التعريف على الكل  
الذي استدلال شعوره على غيبته خبرهم مع انه بالنسبة اليه دليل على انشائه  
العلم الا ان يحل هذا التعريف على اصطلاح المعقولين فان الدليل عندهم  
عبارة عن مجرد الاحوال الخالصة تصديقا والتصديق قول وقد ذكر

195



المحل لا يخرج عن التعريف من حيث الظاهر مع ما يقتضيه الدليل  
 بالنسبة إلى كل واحد منها بخلاف اصطلاح الاصوليين فانهم يقولون  
 الدليل على وجود الصانع هو العلم والدلول هو الصانع عز سلطانه  
 فيكون عدم عبارة عما يستدل به بوقوعه أو غير من حالاته على وقوعه غيره  
 وعلى شئ من اوصافه على ما يفرضه في موضعه وكل بالنسبة إلى ما  
 من ذلك القبول فانهم لا يقال قد يكون الدلول عدما كيف يطلق عليه  
 الشئ مع انه لا يشترط في الوجود بالشيء معناه ما هو المشهور من معناه  
 اللغوي لا ما هو معناه الثاني اعني ان يعلم ويخبر عنه ولا شك ان هذا  
 كما يصدق على الموجود لا يصدق ايضا على المعدم أو نقول ان المعدم  
 له شئ في الذهن أو في العلم كما صرح المصنف في شرح المقدمة البرهانية  
 وانه يقول نعم اذا اراد شيئا ان يقول له كمن فيكون واعلم ان  
 في هذا العام نظر وعلمة الفرق بين الشئين عبارة عن ضرورة  
 تحتمل احدهما عند تحقق الآخر فلهذا يلزم ان لا ينقل تحقق العلم  
 بالدلول عن تحقق العلم بالدليل اصطلاحا يلزم ان لا يصعد التعريف  
 الا على ما هو بين الناس من الدلائل ان جعل اصطلاح المنطق

وان حمل

وان حمل على اصطلاح الاصول فلا يصدق على اصلا وهو الظاهر  
 يصدق على ما ليس بالدليل بعدم عبارة عن اشتراك لاقية النتيجة  
 الاشارة بحسب اصطلاح الميزان فاشكال وقوله وهو الدلول الظاهر  
 لا يصدق التعريف والادراك في الحقيقة العلامة في الاصطلاح عبارة  
 عن الحقيقة التي يميز بها العلم بها العلم بوجود الدلول والظن بالمراد العلم  
 هو اليقين كما ذكرنا فالظن هو التعديدي العار عن اليقين وهذا لا يصدق  
 على غيره من الادراكات اصلا وقيل ان هذا التعريف ليس بمتعك لان  
 لا يصدق على الامارة التي يلزم من اليقين بها العلم بعدم شئ آخر وجميعه  
 عند بان المراد بالوجود علم من ان يكون ذنبا او حارا او لا ينقض  
 التعريف بما ذكرتم لتحقق الوجود الذي فيه فان قلت لا يجوز ان يكون المعدم  
 وجوده في الذهن والادراك ان يكون له وجود في الخارج لانه اذا كان في الخلق  
 موجودا في الذهن كان متصفا بوجود مطلق واذا انصف بوجود مطلق  
 سلب عنه عدم مطلق والادراك اجتماع التعيين واذا سلب عنه عدم  
 مطلق سلب عنه عدم خارجي ايضا لانه في العام يستلزم في الخاص  
 فثبت له الوجود الخارجي والادراك ارتفاع التعيين فثبت له عدم

اجزاء

بعض المادة

195

بالعدم المطلق رشح الوجود المطلق بحيث لا يتصف الشيء بالوجود  
اصلا كما هو الظاهر فلا يلزم من سلب هذا الرشح رشح الصليبي بل يقي لانه  
يكفي فيه صدق الوجود النسبي فقط وان اردتم به رفعه في الجملة للموجبه  
فلازم انه خفيض للوجود في الجملة لان كثر ان يصدق على شئ واحد باعتبارنا  
نعم انه في هذا الطراب تطرأ من وجه آخر وهو ان ما يلزم من العلم بالذليل  
في صورة النقض انما هو العلم بعدم شئ آخر لا العلم بوجوده في الزمن والوجود  
عنده فليس فيه تقييد بحد في دفع النقض والاقب في الجواب ان يقال ليس  
المراد بالوجود هنا كونه الشئ في الاعيان بل هو الاذعان بل وقوله وثبوت  
ومطابقه في نفس الامر وهو يتناول جميع اقسام المدلولات سواء كانت  
وجودية او عدمية لان الوقوع كما يرى في الوجوديات كبرى في عدمية  
ايضا لانه اذا قيل وقع عدم فلان في وقت كذا في سنة كذا لا ينسب  
المطابقة اصلا لهم في حينها شئ هو معداه لنقض الوجود مشهور وحقيقة  
في كونه الشئ في الاعيان اذ لا اذعان واما احاطة على المعنى المذكور واستعماله  
فيه بالمعنى الحقيقية او بطريق المجاز و على سلكا التقديرين يجب التفريق  
في التعريفات لا عند ظهور التورية المعينة للمراد و اعلم هذا التعريف

لا يستقيم

لا يستقيم على اصطلاح العقول لان العلم بالذليل عدمه انما يؤدي  
الى العلم بالحلل لا غير وكذا على اصطلاح الاصول فانه وان سلم ان يصدق  
على بعض ما يصدق عليه الدليل الخفي لكنه لا يصدق على جميعه لان عدمه  
ما يكون ظنه سببا للظن بالحلل فاما في ما يتوقف عليه وجود الشئ  
في الخارج اذ كان ذلك اذ لا يميز بين كذا كالتام والقرارة والكروية والسجود  
والقعدة الاخيرة بالنسبة الى الصلوة وان كان خارجا فان كان متوقفا  
في وجوده يستلزم على كل صليبا بالنسبة اليها ولا اى وان ما كان المتوقف عليه  
الشئ في الخارج فهو متوقفا في وجوده ذلك الشئ فمتى ما لم يستلزم شرط  
كالطهارة بالنسبة اليها فان قلت انه لو حسن ان يكون العلم بالعلمية  
لانها خارجة عن متوقفة في وجود الحلل فتقول ان وجود العلم بالعلمية  
لكونه خارجا عن وجود الحلل لا يتوقف عليه وجود ذلك الحلل  
فلا كلام فيه واما تصور ما يستلزمه العقيد الاصول في فهمه ان كان  
ما يتاخر الشرط عند الحكم ولكنه لا يفتقر ان يكون شئما عندنا بوجهه  
النسبة الصفة وهم الاصوليون واما قلنا ان ذلك كذا في العلم بالعلمية  
عندهم فاعلم ان قولنا ان ما يتوقف عليه وجود الشئ فمتى ما لم يستلزم



1



هذا هو المطلوب منه وقد يكون ذلك الواسطة مع ذلك على تحقيق النسبة  
في الواقع أيضا كما في البرهان الذي ليس اليقينة في الزمن والمكان  
هذا متعقن الاخطاء وكل متعقن الاخطاء فهو محتمل فمما نعلم وقد لا يكون  
منه ما لا يكون على وجهه بل يكون على وجهه العلم والتعقن فكل ما هو البرهان الذي الذي  
يعدا به النسبة في الواقع دون تقييده فكل ما نعلمه وكل محتمل فهو  
متعقن الاخطاء يتبع ان هذا متعقن الاخطاء والملازمة والزموم والكارام  
والاستلزام كلها بحسب اصطلاحهم بغير واحد من كون الحكم متعقبا للاح  
اقتضا ومزورا لا اتفاقا كما في قولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا  
والحكم الاول اي المتعقن هو المعروف والحكم الثاني اي المتعقن هو الملائمة  
والاخرى التعريف بالملائمة بين الاحكام اما لانه ما يقع بين المفردات  
من الزموم ليس بعقرب عنده على الاصطلاح واما لانه لا يتفكر التلازم  
بينما في التلازم بين الاحكام كما في ما يتعرض لما محيطه الفوائد من  
المراد في الملازمة واحال ما يعلم منه بالمقابلة على الكيفية وتلحق الامام  
المراد في شكل في الزموم وطوره لولم يفسد شيئا كان ذلك الزموم  
الحاصر وما في الخارج او موجودا فيرسل السبل الا في منها اما في الاول

فلانه لا فرق

هذا هو المطلوب منه وقد يكون ذلك الواسطة مع ذلك على تحقيق النسبة  
في الواقع أيضا كما في البرهان الذي ليس اليقينة في الزمن والمكان  
هذا متعقن الاخطاء وكل متعقن الاخطاء فهو محتمل فمما نعلم وقد لا يكون  
منه ما لا يكون على وجهه بل يكون على وجهه العلم والتعقن فكل ما هو البرهان الذي الذي  
يعدا به النسبة في الواقع دون تقييده فكل ما نعلمه وكل محتمل فهو  
متعقن الاخطاء يتبع ان هذا متعقن الاخطاء والملازمة والزموم والكارام  
والاستلزام كلها بحسب اصطلاحهم بغير واحد من كون الحكم متعقبا للاح  
اقتضا ومزورا لا اتفاقا كما في قولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا  
والحكم الاول اي المتعقن هو المعروف والحكم الثاني اي المتعقن هو الملائمة  
والاخرى التعريف بالملائمة بين الاحكام اما لانه ما يقع بين المفردات  
من الزموم ليس بعقرب عنده على الاصطلاح واما لانه لا يتفكر التلازم  
بينما في التلازم بين الاحكام كما في ما يتعرض لما محيطه الفوائد من  
المراد في الملازمة واحال ما يعلم منه بالمقابلة على الكيفية وتلحق الامام  
المراد في شكل في الزموم وطوره لولم يفسد شيئا كان ذلك الزموم  
الحاصر وما في الخارج او موجودا فيرسل السبل الا في منها اما في الاول

فلانه لا فرق بين الملازمة العدمية وعدم الملازمة لانه لو لم يكن كذلك  
لخرج التام من بين العدمية وهو لا يخرج التام من خواص الموجودات واما ان  
فلان لو كانت الملازمة بين الشئين موجودة كانت مغايرة لهما  
الشيء لا يمكن تعقلا ما يدونا ولا نهائيا بينهما والشيء لا يمكن ان يكون  
مغايرة للطرفين ولا يخرج انما يلزم تلك الملازمة للحد ما اما ان كان  
الاول مستغنى الكلام ان تلك الملازمة الثانية ويلزم الشئين الملازمة الاولى ان هذا الشئين بطرف المعلول لانه اذا كان بين الشئين ملازمة يكون  
الموجود في الخارج وان كان الثاني يمكن ان ينفصل عن الملازمين وهو  
ما يكون الاجزاء لا انفكاك بينهما فيلزم ان يتقدم الزموم على فرض تحققه  
ومع ذلك يمكن ان يجاب عن هذا التشكيك بكون الشئين متعقبا والتعقن  
والعكس ايضا انما الحقيقة ان يقول لانه التام من خواص الموجودات  
لما جازي بل يوجد غيرهما ايضا كما بين عدس الغرض والمشرط بل  
عدي العلة وحصولها من ان يختلف بين تعقلا من الراس الاول لو لم يكن  
الملازمة موجودة في الخارج فلا يخرج من ان يكون بين التامتين اتصال  
الاتصال كغيره لانه لانه كان الاول كان الزموم متعقبا عليه على تقدير  
اتصاله وان لم يكن يلزم ان لا يكون الا لانه لا زولا للزموم معلوما لانه  
وانما ينفصل

اذا كان بين الشئين ملازمة يكون الملازمة

هذا هو المطلوب منه وقد يكون ذلك الواسطة مع ذلك على تحقيق النسبة  
في الواقع أيضا كما في البرهان الذي ليس اليقينة في الزمن والمكان  
هذا متعقن الاخطاء وكل متعقن الاخطاء فهو محتمل فمما نعلم وقد لا يكون  
منه ما لا يكون على وجهه بل يكون على وجهه العلم والتعقن فكل ما هو البرهان الذي الذي  
يعدا به النسبة في الواقع دون تقييده فكل ما نعلمه وكل محتمل فهو  
متعقن الاخطاء يتبع ان هذا متعقن الاخطاء والملازمة والزموم والكارام  
والاستلزام كلها بحسب اصطلاحهم بغير واحد من كون الحكم متعقبا للاح  
اقتضا ومزورا لا اتفاقا كما في قولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا  
والحكم الاول اي المتعقن هو المعروف والحكم الثاني اي المتعقن هو الملائمة  
والاخرى التعريف بالملائمة بين الاحكام اما لانه ما يقع بين المفردات  
من الزموم ليس بعقرب عنده على الاصطلاح واما لانه لا يتفكر التلازم  
بينما في التلازم بين الاحكام كما في ما يتعرض لما محيطه الفوائد من  
المراد في الملازمة واحال ما يعلم منه بالمقابلة على الكيفية وتلحق الامام  
المراد في شكل في الزموم وطوره لولم يفسد شيئا كان ذلك الزموم  
الحاصر وما في الخارج او موجودا فيرسل السبل الا في منها اما في الاول



1





ايضا مما يتناول المحل وهو قوله عدم لازمة في المحل وقال المحقق في شرح  
 القفاص وشرح القصة البراءة بالادلة المعارضة ان كان غير دليل  
 المحلل الاول كما في المعالطات العادة الورود في محلي فلما كان غير  
 فان كان صورته كصورته في معارضة بالادلة والافتراضات بالغير والنقض  
 فيختلف الحكم المعنى عن الدليل الذي عليه في بعض من الصورة على محلي في صورة  
 وهذا الجاث الاول ان النقص في المعارضة المحل فيكون حكم فلا ينجح في  
 احدهما بالافتراف ان يقال في موضع الدليل مع بيان تخلف الحكم في الثاني  
 ان المحلل اذا قام على محله واما يمكن ان يكون على تعيينه ايضا فيمكن  
 ان يرد كل من المعارض والنقض فان قال السائل ان دليلكم هذا صحيح ان  
 به تخلف الحكم عند يكون قضا على طريق الاجمال وان قال دليلكم هذا وان دل  
 على محله فيكون عندنا ما يفيده وهو الدليل المذكور فيكون معارضة على  
 سبيل القلب والفتا ان التحقيق هو ان لا يختص النقص بالخلاف المذكور  
 بل هو عبارة عن منع الدليل بان يقال ان هذا الدليل غير صحيح بل  
 انما يظن الحكم المذكور غير ولا يستلزم فساد اخر على اي وجه كان من المستبعد  
 والاربع ان النقص بحسب الاصطلاح قد يطلق على محليين اخرين احرهما

نقض المعنى

نقض المعنى طريقا او عكسا والثاني المناقضة التي تتركب من كماله وكلفه  
 هذا كانه يفيده بالنقض في محله ومعه ما قد يفيده بالاجمال والمستند  
 ويقال له المستند ايضا كما يكون النفع محليا هليمة متناهية ومؤيد اسبغ  
 كما سيجي في نقله عن قديم اعم ان الكلام من المحلل على مستند النفع  
 على وجهين ايا على سبيل النفع واما على سبيل النفع بالادلة او بالغير  
 والاول لا يفيده اصلا سواء كان ذلك المستند لازما للنفع او لا لان منع  
 النفع ومنع ما يؤيده لا يوجب ثبات المقدرة للنفع الذي يجب على المحلل  
 عند منع النفع واما الثاني فاما لا يفيده اذ المستند لازما للنفع لان في  
 الازم يستلزم في المعروف بخلافه اذا لم يكن لازما للنفع لان نفيه  
 لا يوجب دفع النفع ونفيه اصلا وينبغي ان يعرف ايضا ان قد يكون ذلك  
 المستند مما يتناول عليه الكلام يتعرض له المحلل ويرده ما لمساائل  
 يقول عليه ان كلامه هذا كلام على السند وهو غير مفيد ثم انما المحلل  
 فقال ان اردتم نقول ان الكلام عليه غير مفيد انه كذا كسخطا فيم الا على الجوز  
 ان يكون هذا انما يسبح وينبذ فهذا الترتيب مما لا يفيده المحلل اصلا انما محلي  
 قوله ان كلامكم متعلق بالسند انه ردة عليه ولا يلزم من ردة هذا النفع



لا يمكن ان لا يكون المستند المذكور من لوازمه فبقي على العمل اما اثبات العدة  
 بدليل آخر او اثبات كون المستند لازما لعدم ظهوره في التوراة المذكورة عن طرف  
 العمل خارج عن قانون التوجيه فانهم الفصل الثاني في ترتيب البحث والمطابقة  
 والترتيب جعل الشئ في مرتبة اذا استخرج العمل وهو الذي ينصب نفسه لا يتبع  
 الحكم بالدليل في تقرير الاقوال والادعاءات وفي هذا إشارة الى ان العمل بالناظر  
 يجب عليه توجيه البحث قبل التفتيش في الدلائل وهو عبارة عن تعيين الباش  
 وتخصيصها من قولهم حرره كذا اي افرزه فذلك كما يتعين المدا على  
 وجه البحث عليهم ان كان البحث من الحقائق او ما يتبعين الالفاظ المستعملة  
 هناك تعريفا او تعيينا لما هو المقصود منها مثلا اذا قال النية شرط في الوجود  
 فينبغي ان يقال انه هذا على من ذهب الى وقوعه ويتعين منها منو الضميمة  
 ويعرف الشرط بان يقال هو عبارة عن الخارج الموقوف عليه الغير الموقوف وجوده  
 عليه فلا يتوقف عليه المعنى والمطابقة كذلك الاقوال والمدا على ان العمل على القوم وقوله  
 ان ذلك التعريف طريق للبحث فلا يخلو الواحدة بمعلوماً ا حصل الالفاظ المحلولة  
 ومنقولة عن الغير كما اذا قال العمل قال ابو حنيفة رحمه الله الشئ ليس بشرط  
 في الموقوف فلا يصح العمل ان يقول انما الشئ ليس بشرط في الموقوف

اما اذا قال

اما اذا قال اظهرت ذلك تصحيح هذا النقل او صح تفكك هذا او قال انما يتحقق  
 فذلك خلاف ادب بل يجب لكل المحاكم عند عدم ثبوت النقل عنده  
 لانه الموقوف في وضع غير الخارج تمام الخارج في بناء جنة مقدمه او  
 مسند عند ذلك الغير علم غير سامة عند الخارج ويلزم الخطأ اذا قال العالم  
 حادث فلان لا يمكن ان يجعل التمكن في شئ ما ثم يستعمل في شئ آخر بل يجب  
 انما الواجب ما علم بالاختيار علم انه من مذهب الخارج وثبت حديث العالم بناء  
 على ذلك فظهر من هذا التحقيق الذي ذكرناه انه قد يتوجه المنع والمطابقة على  
 التفسير والنقل انفس وان لم يتوجه على الاحكام المنقولة لادام الموقوف فلا  
 واما بما يقال المنع طلب الدليل على المدعى ونسج النقل ليس له دليل عليه  
 فكل نظر فاصل الا اذا تمسك بقائمة الدليل على مدعاه اى لا يتوجه المنع  
 على ذلك العمل اصلا الا وقت التفرامه بقائمة الدليل بان يقول بمطابقة  
 التوراة على الدين لان لو وجبت عليه لوجبت على الغير ايضا والقالي بطر  
 بالاجماع فالقدم مثله كما بان الشريعة فلا يمكن تحقق الوجوب على الدين  
 لم يتحقق شمول العموم وكما لم يتحقق شمول العموم يتحقق شمول الوجوب  
 كما تحقق الوجوب على الدين يتحقق شمول الوجوب وكما تحقق شمول الوجوب

تحقق الوجوب على التعريف كتحقق الوجوب على الدلائل بخلاف الوجوب على التوقيف  
 وهذه المقدمة كما هي ظاهرة الأكبر القياس الاول وما يليه ان يقول لم يثبت شمول  
 الوجوب على تقييد شمول عدم لثبت شمول الوجوب على ذلك التقديم والا لا يقع  
 التقييد انما اذا لم يتحقق شمول عدم لم يتحقق شمول الوجوب وهو متعديا بعكس  
 التقييد الى قوله اذا تحقق شمول الوجوب تحقق شمول عدم وهو يخرج فليست  
 في هذا التباين ما في غلط هذه الخطأ معنا في غلط وادارة الحل لهذا الدليل انما  
 قال انما ان يمنع في شئ من الدلائل او المحلول او لا يمنع فيه احد او لم  
 يمنع فخطا لا في البحث ولا في الطريقة هناك وان منعنا ما ان يمنع قبل تمام ذلك لم يرد  
 بهذا الكلام انه لا بد للعلماء في هذا القسم على الحاشية ان يمنع مقدمة الدليل  
 قبل تقرير جميع مقدماته بل قال بعضهم الاحسن ان يتوقف على شئ حتى يثبت  
 الحل مجموع مقدمة دليله ثم يتفرع منه عرض لما يتعرض وكانها اشار الى هذا بان يقال  
 وهو انما يكون على مقدمة من مقدمة دليله ولم يرد على هذا بل قصر عليه فلا يعتبر فيه  
 ما زاد على ان يعتبر مقدمة من المقدمة بالمنع وتوحيده بان قال بعد ما منع مقدمة  
 من مقدمة دليله ولم يقل ما منع قبل تمام الدليل كما قال في القسم الثاني وان منع بعد  
 تمام الدليل هذا او منع بعد تمام دليله الى لم يعتبر مقدمة من تلك المقدمة بالمنع

فان منع مقدمة

فان منع مقدمة من مقدمة دليله فانما ان يقتصر نحو المشي بان يقول في الدليل  
 المذكور مثلا انما انعكاس القضية المذكورة انما ذكره انه لم يقتصر بخلافه فان  
 يقتصر فانما ان يعيد ويدكر المستند او لم يقل المستند كما يقول انما خطا لا يجوز  
 ان يكون كذا او يقول انما لم يرد ذكره فانما يلزم ان يكون كذا كما يقول في الدليل  
 المذكور انما انعكاس ان لم يرد ذكره انما يتحقق شمول عدم لم يتحقق شمول الوجوب  
 الى القضية المذكورة هناك لا يجوز ان لا انعكاس بناء على انه خبرية او يقول  
 ان لم يرد ذكره القضية التي جعلتها عكسا وانما يلزم ذكره في حدود الاستدلال  
 كلية وهو مذكور في المنع الجرد والمنع من الاستدلال الحاشية التي هي  
 في الفصل الاول وان لم يقل مستند بل استدلال دليل على انما ذكره المقدمة  
 المحتملة كما قال المحلل ان الزكوة واجبة في حال المساء لا في حال النهار والعين  
 وهو قول التبع في العلم بالزكوة وكل ما يتبين له العلم فهو خارج الازالة  
 فيكون محل النزاع جارية الازالة فيكون مرادنا فيقول انما انما انما ارادة  
 محلي النزاع حقيقة بل هي ليست حقيقة لانه لم يتحقق التحقيق مع جميع الازالة  
 وهو بما لا دليل الدلالة عليه ذكر المنع من الاستدلال ليس جعلا لانما انما  
 هو ما ذكره المنع وهو المنع والمطالبة بقطع دعائه احرم ما يدعيه عليه

الغصب اذا اشترط العلم



ليس الا وغيب من غير وهو التعليل وهو اي الغيب غير متصور  
 عند المتعجب من جاهل الفطر خطا للبحث فيه وهو لا يراكن الدين العبدى  
 رحمه الله وانما يسعد الاستسلام لطبقه في البحث وبان المص لم يزم الخط في  
 بعض مؤلفاته بان قال لا المجلل بادم محلا يكون التعليل حقه ليعلم حقيقة  
 دليله او مطلانه وليس السائل متفكلا لا مطلانية ذكره في هذا اعني قد فاست  
 غرضه وانما انه اذا جرد ذكره في جانب السائل فالمجلل ايضا قد يغيبه لزم  
 بعد ما عاكبا فيه وهذا هو عن طريق التوجيه فالاحسن في وجه التوجيه  
 انه السائل اذا غيب المجلل على ذلك الوجه المذكور فلا ينبغي للمجلل  
 ان يلغيه ذلك او يتعجب بان يلغى مقدمة من مقدمة دليله لان لا يلزم من شيء  
 منهما ما يجب عليه من اثبات مقدمة المقدمة في لا ينبغي معنى ما ان السائل  
 ان يغيب كلامه بالعقوبة فلا وجه لشيء الا بما حصلنا في بابي بها ان غيب  
 تلك المقدمة المخرجة او لا ثم يتصرح له دليله لانه يكون محارضا لدليل  
 المثبت لشكر المقدمة التي كان منها السائل والاطلام في جواره عاريا  
 عن التفتيش والانتفاع كما اشار اليه قوله نعم قد يرد ذكره بعد فانه  
 المجلل الدليل على تلك المقدمة كما سيأتي ذكره منطلعا من ان غيبه عام

الدليل

الدليل ذلك المنع حال كونه عارضا للتوجيه حاصل على قسرين والافتقار  
 الحقيقة عارضا لافاق كما سيأتي واذا منع بعد تمام الدليل فاما ان لا يلزم  
 الدليل بعد التمام بناء على خلف الحكم عنه في شيء من العوارض او لم يكتف به بالتحقق  
 له لان يصدقه ويعتقد فتدبره والاطلم تعديده لانهم الذي هو المدلول عليه  
 المدلول والمطلوب يستدل بانها في مقتضى المدلول الاول يمنع الدليل بناء على  
 تخلف الحكم المذكور وهو التقدير لا جالي والثاني يمنع المدلول من الاستدلال  
 بانها في المدلول هو المعارضة فالحق ان يقال ان لا يلزم الدليل ويغيبه بعد التمام  
 تسكبا جديلا على انه لا يستحق ان يستدل به اعم من ان يكون ذلك تسكبا  
 هو التحلل المذكور وغيره كحكم الدليل وينع المدلول والاول هو التقصير  
 الاجمالي والثاني هو المعارضة وعلى كلا التقديرين يكون كل من منع الدليل ومنع  
 المدلول على قانون التوجيه اما اذا منع الدليل بالاشارة جديلا عليه او منع المدلول  
 بلا اقامة الدليل على ما قلنا فغيبه يكون كل منهما مخرجا غير متصور عند ادخال التوجيه  
 صليما انه التقصير ما تفصيلا وهو المعارضة المذكورة او اجالي او توجيهه  
 اي توجيه التقصير ان يقال ما ذكره من الدليل غير صحيح لخلط الحكم المدلول عنه  
 في تلك العوارض والمعارضة فخطا في ان يقال ما ذكره من الدليل وان كان على غير



المدلول ولكن عندنا ما ينبغي وانما قال وان دل على ثبوت المدلول لم يفعل  
 وان ثبت او وان صدق ليدل على ثبوت المدلول عندنا واذا شرع المعارض  
 في الدليل المدالي على خلاف مذهب المذهب في ذلك العمل الاول من تلك الحال  
 ثم وبالعكس اي يعبر الى هذا العمل ثم والمعارضة والنقض الاجمالي  
 مما يأتى في مقدمة الدليل ايضا وبما ذكرناه ان العمل على مقدمة  
 الدليل تلك الحال ان يقول هذا الدليل صحيح مقدمة غير صحيح بناء على خلاف الحكم  
 عنه في تلك العقيدة او يقول هذا الدليل وان دل على ثبوت تلك المقدمة لكن عندنا  
 ما ينبغي ونثبت ما ينافيها وذكرنا في المعارض والنقض الاتيين في  
 مقدمة الدليل بالنسبة الى تلك المقدمة التي استدل العمل عليها يكون معارضة  
 ونقضها اجماليا ويكون المعارضة بالعباس الى مجموع الدليل معا فمقدمة على سبيل  
 المعارضة اما كونها معا فمقدمة فلو دعي على مقدمة من مقدمة الدليل وانما كونها  
 على سبيل المعارضة فمقدمة فلو دعي على مقدمة من مقدمة الدليل وانما كونها  
 على طريق الاجمال اما كونها تفصيلا فللمعلة مقدمة معينة واما كونها على طريق الاجمال  
 فمقدمة من هذا الذي ذكرناه الى هذا العمل من جهة البحث في طرف السائل  
 اي ما هو كذا وصيغة السائل في هذا حيث ان من طرف العمل ان السائل اذا طرح

مقدمة

مقدمة من عندنا وليعلم عليه دفعه الى دفع ذلك المذهب انما يدل ان كانت  
 تلك المقدمة الموقوفة نظرية يحتاج الى نظر والسبب في ذلك ان كانت المقدمة بوجوبية  
 او لا يحتاج الى دليل منها بل لا يصح ايرادها عليها كما قبل في موضعها وذكرنا  
 مثل قولهم ان ثبوت كذا لا يوجب اولا العمل عليه اخذ سبب الاستدلال ووضع  
 غير السبب كذا السبب وكما انما سددوا العقل بالاستدلال على المقدمة الموقوفة  
 في غاية الظهور على انه سيجي بعد واما التمثيل بالنسبة على ثبوت المقدمة الموقوفة  
 التي منعتها السائل فاش الى قوله كما يدعي ان اي يقول العمل عند منعه الى كل  
 هذا القول العالم متغير لما نشأ بعد التغيير من كلماته وانما في الحقيقة  
 وانما في العمل بدليل ما ياتي على ثبوت تلك المقدمة الموقوفة كما هو الخط والسبب  
 لسياج كلامه وقد جعلنا ان يجعل قول السائل ان لا يكون في الوجود الا ما يشاء  
 تلك المقدمة او غيره من الالات الدالة على ثبوت المدلول الاول لكن لا يتم قولهم  
 الشئ عند النقص الشاؤ كما سببه عليك بعد ما ان ينسحب الى السائل انما  
 اي كايكون الدليل الاول او سلم ذلك فان منعه في الاقسام المذكورة ياتي في  
 من المناقضة والمعارضة والنقض الاجمالي وكما ما في هذه الاقسام في هذا  
 الدليل الثاني وكذا في ما في من هذا ان العمل بدليل ثالث او رابع فمقدمة

بحر أي غيبي إذا كان الكلام جايها بين الطرفين على ما ذكرنا يلزم أن ينتهي الكلام  
إلا بعد الأمر من أن ينتهي إلى العلم بالسائل ومجان لا يكون له سبيل إلى منع كلام  
المحلل الذي يكون بينهما محالة ونمراغ وأما أن ينتهي إلى قيام المحلل وهو عجزه  
عن إثبات شرطه وحدها وذلك لأن المحلل أن ينقطع كلامه بالخلق والمعارضة  
من المسائل فحصل الإقام وهو شرط وأي وإن لم ينتقل كلامه شيء من ذلك فلا يخرج  
من أن ينتهي أدلة إلى امر ضروري القول ولا ينتهي إليه ويكون ذلك الامر ضروري  
القول قد يكون بأن يكون بديها علميا لا يحتاج إلى الاستدلال عليه فتبين في المسائل  
وتقبل بالضرورة ما قبل التقييم وبعض قد يكون بأن علمه هذا المسائل وتقبله  
ويكون قانها بأنها سبب من الأسباب وإن كان مما يحتاج إلى الدليل في الواقع  
وإذا لم يكن الواقع من انتباه وعدمه فإنه كان الأول يلزم الأمر لم وهو انضاط  
وإن كان الثاني أي عدم الانتباه إلى امر ضروري القول يلزم الإقام لأنه إذا كان  
يلزم التسليم من طرف البعد أي العلة أو عجز المحلل عن الدليل ومما كرم أحد  
الأمر من أن إذا لم ينتهد أدلة المحلل إلى امر ضروري القول فما أن ينتهي إلى شيء  
لا يعلم المسائل ولا ينتهي إلى شيء أصلا فإن كان الأول فهو الأمر الثاني يعني  
عجز المحلل عن الدليل وذلك الأمر الثاني في الإقام المحلل وإن كان الثاني

سماحة الرئيسة  
الجامعة الإسلامية  
بمكة المكرمة - قبة حراء

أي لا انتهى

أي لا انتهى أدلة إلى شيء أصلا بحيث يستدل بأدلة متناهية متناهية بعضها  
على بعض من جهة التعديف فإن كان بين تلك الأدلة التوقف من جهة التحقيق  
والثبوت أيضا يلزم التسليم من كلتا الجهتين والالزام التسليم في علومهم ثم يخبر  
تساوية متعلقة بأدلة غير متناهية والتسليم من طرف المدعى كما بين في موضعه  
والله أشأ يقوله الأول سجد في نفسه في نفس الأمر ويتعذر تسليمه ولكن لما  
أما التسليم ليس يخرج في زمان واحد في الواقع لكن يلزم الإقام المحلل على أيضا لأنه  
لا يمكن أن يتصور لا نهاية له وهو صحيح لأنه خارج عن طوق البشر لأنه يقتضي إيراد  
أدلة غير متناهية فلا يكون مقدر والممن يكون زمان إيراد الأدلة لا يحصى وإنما هي  
وأعلم أنه بعضا من ثمرة هذه الرسالة أورد منها بحثا فزعمه وهو التسليم  
في المبدء على الوجه المذكور كما يستقيم على تقدير منع المسائل لدليل المحلل على طريق  
المناقضة أو النقص الإجمالي إذا دعا ونعم التعارض ونعم المحلل مناقضة  
أو معارضة أو نقضا فحين يكون من علمه دليل المحلل على الوجه المذكور فلا بد  
من بيان ثم ما عجزه فقال أنه كل ما يذكره المحلل من النقص إجمالا أو تفصيلا  
ومن المعارضة فهو متوهم ولا يعلم فكيف يمكن ملوكه كيف يعلم ليجازي إليه وبين  
صحة أنه كل ما يذكره المحلل ينقطع به كلام السائل وكل ما ينقطع به كلام السائل

أي لا انتهى





Handwritten text in Arabic script, likely a library stamp or ownership mark, located in the upper right corner of the page.

البرهان الثاني ان هذا الدليل الثالث بالتحقيق ما بين  
من قيامه من وقف نتيجة الاول منها فصرح بالآخر وذكر التفسير مظهره فاني





هذا اليوم لغيره وهو ان يكون عدما لا ينافي وتحققه ما ذكرناه انما قد اثبتنا ان كل  
 متغير فهو محل الحادث فيقول كل ما هو محل الحادث لا يخرج عن الحادث لان كل محل  
 لا يخرج عن قابلية ذلك الحادث الذي حلف به كل ما لا يخرج عن قابلية ذلك الحادث  
 فهو لا يخرج عن الحادث فينتج ان كل ما هو محل الحادث لا يخرج عن الحادث اما الصغرى  
 فلا ان على الحادث فينتج ان يكون قابلية والايضا لا يكون محلا له اما الكبرى  
 فلا ان قابلية ايضا حادثة فيكون محلا للحادث وانما قلنا ان قابلية حادثة  
 لانها مشتركة بكمية وجود الحادث فهو حادث فينتج ان تلك القابلية حادثة  
 اما ما به الصغرى فلا ان الشيء الوجود لا يكون قابلا للنتيجة فيعلم ان يكون ذلك  
 المقبول ممكن الوجود حتى يتحقق القابلية بينه وبين علمه وايضا ان القابلية نسبة  
 بين القابل والمقبول والنسبة بينهما لا يتحقق بدون إمكان النسبة بين سكون  
 قيل واما ما به الكبرى فلا ان شرط قابلية ذلك الحادث وهو إمكان وجود الحادث  
 حادث ولا شك ان حدوث الشرط موجب لحدوث المشروط بالضرورة وان كان  
 كذلك فلا يثبت ان قابلية ذلك الحادث بحسبها ان يكون ايضا حادثة وانما قلنا  
 ان إمكان وجود الحادث حادث لان الحادث لا يمكن ان يكون ارضا لان الحادث  
 مكان هو محله سابقا عليه والشيء الواقع في الواقع مع كون عدمه وانما وقوعه

سابقا

سابقا عليه لا يمكن ان يكون ارضا ان لا يمكن ان يكون متحققا في الازل  
 والا لا يمكن ذلك الشيء حادثة مسبوقا بالواقع واذ لم يكن ان يتحقق في الازل لا يكون  
 له إمكان التحقق في الازل والا لا يمكن ان يمكن التحقق في الازل وهو لا يمكن له الازل  
 إمكان التحقق يكون مكانا حادثة وهو المحل على ان لا يمكن له الازل وهو لا يمكن  
 من عدم إمكان الحادث في الازل وهذا انما يعلم من احد الحوادث مع شرط كونها متما  
 يعني ان الحادث بشرط كونها حادثة لا يمكن ان يتحقق في الازل فلا يعلم من هذا ان  
 ان لا يكون ذلك الحادث مع كون متحققا لحدوث الحوادث إمكان في الازل واما بالنظر  
 الحادثة فلا يعلم ان لا يمكن له الازل وكيفية حدوثها في الازل لا يمكن ان يكون  
 في الازل بالنظر في ذاته لانه لو كان كذلك ليعلم انه يتحقق في غير الحوادث في الازل  
 الذي هو صحيح ومنه ساقطة بطريق المعارضة لان توجيهه انما هو ذلك في الازل  
 نظرية إمكان الحادث ولكن عندنا ما نبيده وذلك لانه لو كان كذلك ليعلم ان الممكن  
 اما الملائمة فلا حادثة ذلك الحادث لو لم يكن يمكن في الازل كان اما واجبا لذاته  
 او متحققا لهلا وانحصار المفهوم في الاقسام الثلاثة وهو الاول بين الصلابة والانعكاس  
 واما الصلابة الملائمة فلان المتحقق لذاته ما يتحقق عدمه لذاته وكل ما هو كذلك فينتج حركيان  
 الموجود عليه وكلها حادثة ذلك فيستحيل إمكان وجود الشيء والامكان ان يتحققا

فنتج ان



لعدم كون منف ثان حال للعلل لا يجوز ان يكون ذلك حادثا مكنة الارز لموجبه  
 الاصل ان كان له كمال كان ذلك الحادث مستحق في الازل والالهم ان يتحقق  
 الصفة بدون الموضوع متقدمة عليه وموجبه الثاني انه لو كان في الازل بحسب تلك الجاز  
 ان يتحقق في الازل كغيره لانه لو تحقق في الازل كان على الصدق اسم الحادث والمقدار  
 من متقول السائل لا الملائمة الاولى قوله لا يعلم ان يتحقق الصفة قبل الموضوع  
 قلنا لا لم نعلم ان ذلك لو كان في الازل كان متوقفا على اذ كان من الاعتبار العقلية  
 الحديثة فلا لا يقال اذ لم يكن في الازل ان يكون الشيء الممكن مكنة وبطلان الضرورة  
 لا يتناول لانه لم يذكرنا يعلم ان لو سلمتم انتقاله من المحل في الواقع  
 كغيره كما استغناء في بحثه المتعارف ففعل في الجواب عن التعليل الثاني لانهم لو كان الشيء  
 مكنة في الازل يستلزم ان يكون مستحق مكنة في الازل بل وجب ان يكون ذلك الشيء متوقفا  
 في الواقع بالامكان ومحصله ان الازل ما لم يكن الممكن او لم يتحقق والمستلزم للمحل  
 المذكور هو الاعتبار الثاني لا الاعتبار الاول وحمل التذرع انما هو للاعتبار الاول فقط  
 فانه حصل من حصول العلة من هذا النوع يقول اذ كان في امكانه حادثا وكان القابلية من ثم  
 قلنا الامكان فيكون تلك القابلية ايضا حادثة لما سبق في الدرس السابق وقال بعض  
 شراح هذه الرسالة في بيان خلاص العلة في هذا المنع انه لم يرد بالامكان الذي جعلنا

شرا

شرا فلما لم يكن ذلك الحادث انما هو الامكان الواقعي لا الامكان الذاتي في الامكان  
 الواقعي بل الامكان الذي هو في المحل لا يكون واجبا ولا منعيا بالذات ولا بالعرض  
 على فرض العرف الواسع لا يعلم ان اذ كان المبدأ كان متوقفا ان كان في ذلك  
 الحادث حادثا غير ان لم يستلزم الانتقال المذكور قلنا لا لم نعلم ان ذلك  
 وانما يعلم ان لو حدث امكانه الذاتي عند حدوث الامكان الواقعي لم يكن ذلك  
 ان يكون الشيء مكنة في الازل بالامكان الذاتي لا الواقعي هذا كلامه وكما يشهد  
 من جهة الاول ان الامكان الواقعي على نفسه لا يصدق على شيء من المفهومات  
 اصلا اما على الواجب الذاتي والممتنع الذاتي فخطا على الممكن الذاتي فلا سواء  
 كان موجبا او معوقا بل ينقض ان يكون طرف المحل في الواقع لا اعتبارا ولا وجوب  
 العبر من ومنه والظاهر ان اذ كان المبدأ بالامكان حتميا الامكان الواقعي لا يتم شيء  
 من اليميلين الذين ذكرهما هذا الشارح في استلزام القابلية بالامكان وجود  
 الحادث فان شئنا من ان لا يستلزم اعدلا وجهنا متعللا جهلا فارجع اليه  
 فتدبر والتأمل ان كل ما هذا انما ينهم منه اذ فاع المعارضة بالقابلية المذكور  
 لا دفاع المنع والمناقضة فتأمل وجوبه عند افتقار شيء الى فعله فانه حادث  
 القابلية لا يجوز ان يكون القابلية من لازم وجود كل المتغير وكم كان ذلك القابلية





بعضها على بعض الى اول كلفه ثم ينفذ منها شئ من العالم والمقبول كما من غير ما سبق  
 فيكون متاخر عن اوله ومن سلفه ذلك لا يكون ذلك بل لا بد من ان يكون العالم بليث  
 وجوده في ذلك ثم يكون له امور سابقة له في وجوده ايضا ومن سلفه ذلك كسبب لا يكون  
 تلك العالم بليثا سببا باعده ووجوده والماضي ان ينفذ هذا الكلام بطريق المماثلة على وجه  
 المعارضة فيقول ولكن سلفا ذكره في اوله سلفا ان ما ذكره من الدليل بل على حد  
 العالم ولكن عند ما ينبغي وذكره لا يمكن ان يكون في موثرتهم الممتدة في الماضي والعالم لا ينج  
 اذ ان يكون متاخر الى اوله ولم يكن كذلك والاشج وحواله لا يكون جميع ما لا بد من في  
 الموثرة حاصله في الازمان مستلزم للبحر وطلان المظنم لازم لطلان الازمان  
 بطل الثاني من التسعين فحين الاول وسواء يكون جميع ما لا بد من حاصله في الازمان  
 وانما قلنا ان الشئ مستلزم الى لا يكون لا بد من اذ لم يكن حاصله في الازمان لا يكون  
 بعضه حاصله لا يكون حصوله مسبقا بالاحتمال فلا يكون اذ لا يفي في علم الازمان  
 اما كون الحوادث في الماضي والتسعين بين العلل والاسباب كما هو باطلان والماضي باللائمة  
 فانما لا بد من ان يكون لا بد من امور موثرة في الماضي وذكر الحوادث في الماضي  
 ما لا بد من في تاريخه في وجود العالم لا يفي اما ان يكون متاخر الى الازمان ولم يكن  
 كذلك فان كان ذلك ليجب حاصله في الازمان فلم يقدم الحوادث في الماضي على الحلول

عن العلة

عن العلة انما هو ان يكون ذلك المبدأ حاصلا فيه فبعضه يكون تاما وما شئت العالم فيه  
 الى في ذلك البعض كما في الاول كما في الكلام في البعض الاول بان تردد ونقل لا يفي اما ان يكون  
 مع ما لا بد منه في موثرتهم الممتدة في ذلك البعض الشئ متحققا في الازمان لا يكون متحققا فيه  
 فان كان الاول لم يقدم ذلك البعض الذي فرضه حاصلا فان كان الشئ في نقله الكلام اليه  
 ايضا فلا يفي ان ينتهي تلك السلسلة البعض يكون جميع ما لا بد منه في الازمان متحققا  
 في الازمان فيعلم ان ما تقدم اي قدم الشئ المزمع حاصلا على تقدير انتهاء تلك السلسلة  
 او التسعين في كل المبدأ على تقدير عدمه واذا شئت انتفاء الشئ من المزمع في شئ  
 الشئ الاول ومنه وسواء كان لا بد منه في الموثرة في الازمان حاصلا في الازمان  
 في علم الازمان العالم لا يفي ان كان حاصلا على حد ذلك التقدير فبعضه حاصلا في الازمان  
 معين وسواء في وجوده في العالم لا يفي ان يكون الامر لا يفي ان كان في الازمان ولم يكن كذلك  
 الامر الذي كان في الاول لم يكن ان يكون حاصلا لا بد منه في الموثرة في الازمان  
 والتقدير انما حاصل فيه فيعلم ان يكون حاصلا لا بد منه في الموثرة في الازمان  
 في الازمان حاصلا في غير حاصله في انتفاء اجتماع المصنوع وعدم المصنوع في  
 وقت واحد ضرورة وان كان الثاني وان كان ذلك الاختصاص لا لا يفي ان لم يكن  
 في الازمان لم يكن رجحان احد جانبيه على الآخر في وجوده في المبدأ العقلاني



الملائكة فلما اذ كان عليهم القادة اذ لم يكون نسبة حدوثه الى جميع اجزاء الوجود  
 على السوية فاختص احدونه بوقت دون وقت يكون رجاء المخرج للاشتباه فان كان  
 المخلوق قد وقع مع صفته السائل لا اله الا الله بجميع بلا مخرج فذلك المخرج على ان ينفذ العدل  
 ولا اله الا الله في تلك الحارة فلهذا السائل لم يدور ويقول لا يخرج من ان يكون التجميع بلا مخرج  
 على ان لم يكن ذلك فانه لا يتم ما ذكرناه من الدليل سائما عن هذا النوع وان لم يكن  
 محالاً في وجود العالم بدون التوزيع فيبطل اصله ليكن كما ان غير ثابتة وهي  
 ان كل حدث علم فثمة واصل هذا الكلام انما استلزمه انما هو علم سبيل الام  
 يفسر ان تلك المدة لا بد ان يكون ثابتة عندكم لا اعتقادكم ان كل حدث علم فثمة فثمة  
 منه على استحضار التجميع بلا مخرج ووجهه بالاعتراض الاجمالي كما يقول المعلقون انكم  
 من الدليل الموردة في مقام التعارض جميع مقدماته غير صحيح بل ان التعارض لا يتخلف  
 الحكم المطبق في الحوادث اليومية مع باقي ايراد جميع مقدماته فيكون انما يجاب عن  
 دليل السائل بطريق المضافة ايضا فوجهه انه يقال لا اله الا الله ان يكون التسلسل المارح منها  
 من المستحالة ان لا يكون ذلك ان كانت تلك الامور الغير المتعاضدة جميعها في  
 الوجود وكذلك ان يكون من الاسباب المعقدة والمعدة ليس من لوازمها  
 ان يتجسم في الوجود واذ اقتبست صفته الدليل الموردة في اثبات احتياج العالم

الى الملائكة

الى الملائكة وحي ان العالم تحت فتول في اثبات كبره ومن ثم ان كل حدث علم فثمة  
 ان كل حدث يمكن وكل يمكن فلهذا ثمة وحي في هذا الدليل طوا كبره انما هو انما يمكن  
 لا يقتضيه ذاته شيئا من الوجود والعدم والكان والعدم وهو يكون حصول الوجود له  
 من غير البتة لا متتابع بل هو في كل الحساو للظرف الاخر بلا مخرج ولا مخرج من حيثها  
 الاحكام العقلية وانما هو الا ان هو كابر لمقتضا العقل من انما يتوالت في الظاهر است  
 اصلا واذ كان ذلك فثمة صدق ان العالم مؤثره هو حكم الملائكة الدليل

**الفصل الثالث** في المسائل التي ادعينا باذنه كبره منها انما هي وفيها اشياء بان المسائل  
 التي اخبرها المصنف كثره لكثرة ذكر بعض من المسئلة الاولى من علم الكلام وهو علم مقدّم  
 على اثبات الحقايق الدينية على الغير المار بها به باير والمجرب ووجه الشبهة والمسئلة  
 الثانية من تلك وهي على وجه ان اصول الوجود على ما هي عليه في نفس الامر لا  
 وبغير الحقايق البشيرة والمسئلة الثالثة من علم الخلاف وهو علم مقدّم به  
 على حفظ اي وضع كان وهو من اي وضع كان يتبدل لا يمكن المسئلة الاولى من الكلام  
 نقول واجب الوجود واحد هو المدعى وتحريره في طر واما اثباته لانه لو لم يكن ذلك  
 كان اكثر منه واقله ان يكون ذلك اكثر اثنين واذا كان اثنين فلما هو ان يكون  
 بينهما ملازما ولا يكون لا سبيل له من انما قيل ان لا يكون اثنين لانفسه

الملازم يدل على فساد الملازم وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون بينهما ملازم مثلاً ان كان كذلك  
 يلزم ان يكون بين الواجب غيره علاقة فوجب العلم ان بينهما ملازم فوجب الاحتجاج اي  
 احتجاج احد الواجبين بالآخر واحتجاج الواجبين معاً لا يوجب استحالة الاحتجاج الواجبين معاً  
 بغير اشتباه خلف ان كون الملازمة بينهما موجب للاحتجاج معاً فان قال المعلق اذ كان بين الواجبين  
 ملازم يكون احدهما لازماً لآخر لا ريب في ان الملازمة بين الواجبين معاً لا يوجب الملازمة بين الواجبين  
 معاً الملازم حتى جاء الى الذي هو الملازم وهو المظهر وايضا اذ كان هناك علاقة موجبة للملازم  
 يكون واجبة الوجود حتى جاء الى الملازم ان يكون ذلك الواجبين متعلقين بالواجب الاخر غير احتجاج  
 انهما للعلاقة فلا يكون سببا موجباً للملازم وسواء كانا ملازمين ففقداهما فنقول انهما قد تم  
 باحتجاج الملازم الى الملازم احتجاجاً بسبب ذاته فتعقد وان اردتم ان احتجاجه اليه في نفسه  
 ثم كلف لا يلزم منه ما ينافي واجبة الواجب وانما يكون كذلك ان لو لم يوجب احتجاج الواجب  
 في ذاته ووجوده الى غيره وسواء كان الواجب متعلقاً بالملازمة لانه مثلاً العلم  
 والغيرة والقدرة وغيره فليس يلزم منه انتفاء واجبه وخطو وعدم الملازمة ايضا مع لانه  
 لو كان كذلك يلزم جواز الانفكاك بينهما لانه لو لم يجر ذلك لم يثبت الملازمة بينهما والملازم  
 بطمان ما هو المقيد بغيره فلو كان الملازمة علاقة غير امتناع الانفكاك  
 بين الغنيتين واذا لم يجر الانفكاك بينهما يلزم ذلك للامتناع بالعوض وقد لا انفكاك بينهما

حل

على كنهه لانه لا ينافي الا بان يتحقق احدهما ولا يتحقق الاخر وذكرنا ان واجب الوجود  
 لا يمكن عدمه والملازمة الانفكاك بينهما محالاً كذا جاز لان جواز الجمع بينهما في  
 هذا الدليل من لطيف دقيق وهو ان يقال ان عقيب جواز الانفكاك لا يجوز ان عدم  
 الملازم بين الواجبين يوجب جواز الانفكاك بينهما جواز الاقتران هناك وهو  
 وجود احدهما مع عدم الآخر فلا يلزم ان الملازم من عدم الملازمة هو مقتضى الملازم انه  
 لو لم يكن بين الواجبين ملازمة يلزم جواز الانفكاك بينهما بهذا المعنى جواز ان لا  
 يكون بين الغنيتين مع ثبوته في الواقع بالضرورة كونهما كائناً كانا في الوجود حيواناً  
 كان موجوداً وان عقيب ذلك جواز ثبوت احدهما بدون الآخر على ما هو مقتضى  
 احدهما الواجب غير احتجاج الملازم مع كون ذلك الملازم ثابتاً في العلم يمكن  
 تفكيك الملازم ولكن لم يمتح به في ان جواز الانفكاك لا يلزم من عدم الملازم بين الواجبين  
 لكنه لا يلزم ان لا يجر خلافه من دليله يمكن ان يجاب عن هذا الدليل بطريق النقض ايضا  
 في وجهه انه يقال ان دليلكم هذا لجميع مقدماته غير صحيح لانه وجب ان لا يكون شيئاً عاملاً  
 لشيء والملازم بطمان اشتباهه وامامنا ان الملازم فنقول فساداً لو كان كذلك فلا يجر ان يكون  
 الموجبة متعلقة بالمعلوم مع ام لا للميل الى شيء من هذا اما الاول فانه لو جرح احتجاج  
 الملازم الى الملازم كما ذكرتم فيعلم ان يكون العللة الموجبة محتاجة الى معلولها ويصح



ودعم الملازمة ايضا في انه لو جاز انكنا المعلول عن العلة الموجبة وسوحي لا يعلم  
 جواز التخلو وسوحي كما هو فيكون جواز ايضا كذا في جواز الخ في المسئلة الثانية فيكون  
 وسوحي فليسا واجبا لوجود سوحي ان يكون واجبا بالذات وخطا سوحي في تحرير ان الواجب بالذات  
 ما وجب وجوده ان شاء او لم يشاء والفاعل بالاختيار هو الذي ان شاء فعل وان شاء  
 لم يفعل فليس لال عليه فتقول فيه لانه لو لم يكن موجبا بالذات كان فاعلا بالاختيار والعالم  
 بطور المقدم عليه اما بان الملازمة فظا لانه لا يكون سوحيها واما بان بطلان الفاعل فانه لو كان  
 الواجب فاعلا بالاختيار فليما ان كان يكون فعله في الازل جازيا او لم يكن وكل واحد منهما  
 بطورا لكونه يكون فاعلا بالاختيار بطورا فاعلا ان كل واحد منهما بطورا اما اعتقاد جواز الفعل  
 في نفسه فانه لو كان فعله اربعا يعلم احد الامر من التفسير وهو اكون الازل جازيا  
 او اكون الفاعل بالاختيار وجوبا بالذات ولا شك في كونهما من التفسير واما فاعلا فيعلم  
 احد الامر من التفسير لانه لا يمكن ان يكون له قصد وادع في ذلك الفعل اذ لم يكن فاعلا  
 يعلم حدوث فعله على تقدير التفسير لانه ما هو متعلقا القصد والارادة فيكون يكون  
 معروفا حال القصد والارادة لا تتنازع القصد الى ابي الوجود وتحصيل الفاعل  
 وهذا الامر هو الامر الاول من الامر من التفسير ايضا فيعلم على ذلك التقدير ان يكون  
 ذاته محلا للفعل لا بد ان فعله في نفسه وحصله انما به ذاته فيكونه الذات محلا له

وان لم يكن

وان لم يكن له في كذا ليعاد قصد وادع لانه لو لم يكن موجبا بالذات فاعلا بالاختيار  
 هو لانه خلاف المقدر بان العلم بالعدم فليان العلم بالوجوب ليس الا باحد شي من الفعل  
 بل القصد وادع وسؤال الثالث من الامر من التفسير واما بان التنازع عدم موجبا فله  
 في الازل فليان اذا لم يكن فعله جازيا في الازل فيكونه حقيقة في نفسه ثم اذ وجب صار  
 محليا فيعلم الانتقال المذكور في العلم بالعدم فليان التنازع الى الانتقال  
 الواجب واذ كانا للماضي من كون الواجب فاعلا بالاختيار في نفسه بطور المقدم  
 ايضا وسوحي كونه محلا للفعل ان يكون موجبا بالذات او لا وسوحي كونه فاعلا بالاختيار  
 الاول فيغير التفسير وسوحي كونه محلا للفعل دليل في نفسه فليان ان تعالى ان الازل  
 اذا نسب اليه في نفسه فليان اعتبار ان احد ما ان يكون الازل فليان ان يكون في الازل  
 ان يكون الشيء موجودا في الواقع سواء كان وجوده اربعا لكان ان او لا يكون في نفسه  
 ان يكون الازل فليان لوجوده في الازل فيكون ذلك الشيء الوجود اربعا البتة واذ اذ في  
 من افتقر محلا فليان في نفسه فليان في الازل ان يوجد في الواجب وقت من الاوقات  
 في العلم على كذا كذا في حدوث الفعل على تقدير التفسير لانه لا يتنازع الازل  
 الازل لكان في ذلك فليان في نفسه فليان في الازل ان يوجد في الواجب وقت من الاوقات  
 الفعل في الازل لكان في ذلك فليان في نفسه فليان في الازل ان يوجد في الواجب وقت من الاوقات

فمن

يلزم ان يكون الشيء الازلي حادثا قلنا لا ثم ذكرنا ان يلزم ان يكون للشيء وجوده الاول  
 وليس كذلك بل لا يمكن فيه ولا يلزم من ازالة الاحكام ازالة الوجود واحكام ازالته وان يلزم به  
 الاحكام الواقعي بخلافه غير جائز في نفسه يلزم الانتقال قلنا لا ثم ذكرنا ان يلزم ان لو لم يكن  
 حكما بالذات وسوم وجوبه الى جوارحه من الدليل الدال على كون الواجب موجبا بالذات على وجه  
 المعارضة ان يقال ان ذلك لم يمتنع من الدليل وادله على ذلك الخطر المندم او عندنا  
 ما يفتيه وقد ذكرنا ان كون الواجب موجبا بالذات يلزم احد الاخرين وهو ان يكون الواجب  
 معلولا لغيره او لكونه جائزا للعدم وكل منهما ان يمتنع من المذكورين بطريقين الاول  
 يدل على ان يلزم والما قلنا ذلك ان يكون الواجب موجبا بالذات واجب احد الامرين الممتنعين  
 لانه لو كان الواجب موجبا بالذات فلا بد ان يكون له فعل بعد عدا ولا فيكون معلولا الاول  
 بموجب ادعاء ان ذلك المعلول لا يخرج اذانه يتوقف على امر اخر غير اوله فانه كان الاول يلزم  
 ان يكون المعلول الاول اوجبا للامر لا اوجبا لغيره اياه فيلزم خلاف التقدير وان كان الشيء  
 بجوابه يكون ذلك وجهه والامر يلزم التمسك بظاهره وذكرنا على الوجهين شيئا مما لا يوافق  
 الحقا واذ ادعى المعلول الاول وجهه فلا بد ان يكون معلولا لغيره الاول جائزا للعدم او لم يكن  
 كذلك فانه لم يكن جائزا للعدم يلزم ان يكون واجبا لان ما لا يكون عدمه كوجوده البتة  
 في يلزم ان يكون ذلك الواجب لغيره هو المعلول معلولا لغيره وذكرنا الوجه الذي فرض

موجبا

موجبا بالذات وهذا هو احد الامرين الباطنين وان كان ذلك المعلول الاول جائزا للعدم  
 كان الواجب ايضا جائزا للعدم وكان كان المعلول جائزا للعدم كانت علة الموجب ايضا  
 كذلك ان المعلول لا يلزم ان لا يمتنع من الدليل الدال على كون الواجب موجبا بالذات على وجه  
 المعلوم فيلزم ان يكون الواجب موجبا للعدم من وجهين ايضا احدهما ان يلزم ان يلزم  
 فيلزم ان لا يكون الواجب موجبا بالذات فيكون ما عدا ما لا اعتبار وهو انما في مطلبه ان يكون  
 المعارضة ثم دعوى ان قال ان جواز عدمه غير ان يمتنع من احد شيئا ان يكون الشيء  
 بحيث يصح طمان للعدم عليه بالنظر الى وجوده وان لم يصح ذلك بالنظر الى علة الوجود بقاء  
 على كونه حاضرا ووجه الوجود في الخارج كانه العقل الاول بالنسبة الى الواجب من فان العقل  
 الاول لا يقتضيه وجوده بالنظر الى ذاته فيكون عدمه جائزا بالنسبة الى امر اخر كانه العقل  
 الخاق واجب الوجود والكمال يصح طمان للعدم عليه في الواقع بان لم يكن عليه العدة  
 اياه ضرورة جائزه اذ انتم من افتقار ان اردتم الجواز لعدمه من حيث العقل الاول فالحق ان العقل  
 الاول جائز للعدم والما قلنا ان كان عدم المعلول وجبا لكان عدم العلم في مستعدة  
 ما ذكرنا من العقل الاول بالنسبة الى الواجب وان اردتم الحقة التي تافها انما لا يخرج  
 عدمه ولا يلزم منه ان يكون المعلول واجبا للوجود وانما يلزم ذلك ان كان عدم الجواز بقاء  
 الحقة موجبا لافشاء الاحكام الداعي وسوم مستعدة ما ذكرنا انما تفتقر الى العقل

الما قلنا



القدر شديد جدا بحيث لا يمكن على المعارضة المذكورة وهذا وتقريرها قال لا يمكن المسائل  
 ان يعارض العمل بالادلة العقلية لان المسائل اذا سلم دليل العمل وصدق برهان تصديق  
 الدلول ايضا لان تصديق العلم لا يوجد تصديق لازم وتسلمه ضلع من العلم ان يكون استدلال  
 العلم بما يتحقق الدلول وجها لتصديق المتناقضين وهو كما يكون هذا الاعتراض نقض الدليل  
 المعارض على سبيل الاجال وتقريره انما يقال ان شعبة ان تكون المعارضة على العقول  
 كالنقض لا على الدليل لان الاستدلال على العمل على مطلوبه لان ما ذكره ان كل في مقام المعارضة  
 سواء وليكول ان محججنا جميعه متحدة بما لا يصدق بعضهم دلوله لكن عندنا دليل الال على صدقه ولا  
 يكون محججنا كون محججنا محض المعارضة نقضا جاليا لاننا نعلم ان دليل العمل على الاستدلال  
 ان يستدل على العمل المذكور وقد افاضل العلم الحكم متناها بالمعارضة في الدليل العقلية  
 لاننا سلموا بانسبة الدلول انما هي الدلائل العقلية اذ هي اما كانت على صحة الدلول بالبرهان  
 من تحتها اذ انتم تحققت ذلك الشرط المسئلة الفالغتيه علم الملااة قال الشارح ان الالب  
 ليكر اجاب الباء على المتعارف خلافا لان هو حاصل ان هو في اقله الولاية العضر  
 واصل الشارح في انما النكارة والثانية الولاية ثابتة وهي الباطنة كانية قبل الاجابة وولاية  
 كانية عند الاجابة الظاهر كانية من الولاية متحققة وولاية خادمة من تحتها وولاية خادمة بلهم  
 ان تحتها مطلق الولاية الذي هو المطلوب فانما لا يثبت العلم من خواصه من غير العلم

وانما قلنا ان ادعاء الولاية لا يثبت له الا ان يكون من اهل الولاية الواقعة في حق احدهما  
 وقت الاحياء والاخر سابق عليه احد الشريعتين مطلقا على قول وجود الولاية لا يثبت  
 مشغول عنهما لهما او لم يكن عليه ولا كان من العلية وعدم علم احدى الولايتين لهما حين  
 اولا ذلك ان كان على نظر ان مشغول الولاية باعتبار علية هو مكان وجودهما او لم يكن لهما احدى الولايتين  
 اما على الاول فلاحا وجه الى البيان ان كل من لم يجمع الا من اجماعا غاية العلم وهو على ما  
 اشك فلان انشاء علمه لا يثبت معلوم انتفاء ذلك الشرع في هذا الموضع احدى الشريعتين لم يثبت  
 الاخر الذي هو من وجه المطلوب فان قلنا لا يمكن ان يكون مراده من القول احد الشريعتين  
 مطلقا بمعنى الشريعتين في مجموع او بعضهما على الاطلاق لتبسيط المشيئة في الاحتمالين  
 اما على الاول فانه لا يثبت معلوم من انتفاء العلم انتفاء والمجموع وسوالنا لا يثبت ان الوجه المطلق  
 وهو هو ما لا يثبت لانه لا يوجد انتفاء البعض ان لا يتحقق شيء من الشرائع اطلاقا  
 الاخر من المستلزم للعلم والارادة من ثلثنا علم من اولها وتعلم علمية ثلثنا قد  
 ان يكون مراده من ذلك كل واحد او احد احدى الشريعتين كما بين عند قولنا مطلقا ولا يلزم في  
 اليتبع شيء مما حكمتم الا يقال لا يجوز ان يكون مراده ذلك ان يستدعي ان يكون الشيء الواحد علمية  
 لاه من ثنائيتين وسواء لانه يوجب ثبوت الترخيم الواحد مع وحدة الفرد وموجب  
 لا نقول ان السند لادعاء ان العلية المذكورة واقعة او كغيرها في الواقع



في ذلك على ما لم يحصل كماله ان الواقع لا يخرج من العلية وتقيدها على تقدير كمالها  
 بل هو المحال لا يتصور ان يتصور احد من الالوان في ذلك ولا يخرج من مضافه اخرى وسواء لم يكن  
 اثبات ما هو المحال منها وانما قلنا لا يتحقق المحال في الالوان بغير ترتيب الدارين والدار  
 في الواقع وان لم يكن شمول الولاية للواقعين على احد الشئ بل في ذلك لم يكن في شمول المحال  
 لا عليه ليست مدار التقييد شمول لعدم وجوده في نفسه لان الولاية لا توجب شمول  
 الولاية والافراق بين الولايتين ثبت تقييد شمول لعدم كونهما كانت العلية متحققة  
 او لم يكن كذلك فيجب ان لا يرد من ذلك الكلام ان تقييد شمول لعدم  
 المتحقق العلية عدمه على السورة عتلق كذا لا يفيد لان الاحتمال العقلي لا يوجب  
 في مقام التعليل وان اردت بهما في نفسه في نفس الامر في ذاته كماله في كل  
 من شمول الوجود والافتراق فيجب ان لا يتصور عن تلك العلية ولا يتحقق تقييد شمول  
 لعدم بدو او اذ لم يكن العلية مدار التقييد شمول لعدم بل هو في شمول تقييد شمول  
 لعدم انما اخذ عدمه ما يجب ان يكون تاما في الجملة والاي وان لم يكن تقييد شمول  
 لعدم ثباتا على تقدير ثبات العلية ايضا لثبات العلية مدار الوجود او عدمه  
 من ان الواقع في نفسه ان تقييد شمول لعدم وجوده على تقدير وجود العلية كما ذكرنا في  
 وان عدم على تقدير عدمه ايضا لم يكن الدوران وجودا او عدمه في نفسه العام

مكتبة الديوبند  
 المكتبة المركزية - 55 شارع طرابلس

لأنهم

لأنهم المدارية لا وجود او لا عدمها او وجودها مطلقا للعدم بين الشئ لا يستلزم  
 الدوران بينهما كما استلزمه والشق الاول (واما عدمه فلا يخرج من ان يكون وقوع عدم  
 تقييد شمول لعدم على تقدير عدم العلية اتفاقا غير ما شئ من الدوران من جهة عدم  
 كما في سائر الاعداد المجتمعة في الواقع اتفاقا وايضا ان هذا الدليل ان كان صحيحا  
 فيجب حتمية يلزم ان يكون المتقيد بالذات مطلقا عما يحسب الوجود مع بديهية العقل  
 اما في الوجود فلا تلتزم له ان المتقيد بالذات لا يخرج من ان يكون مطلقا بالذات بل بالخاص  
 فانه كان قد ذكرنا في شمول العام لازم لشمول الخاص اذا لم يكن ذلك كما ذكرنا فيجب  
 ان يكون مطلقا الوجود والعدم ان يكونا الخاص بالذات مع الاحتمال العام الذي  
 ذكرناه وجودا وعدمه مضافا الى ان تقييد شمول لعدم فاما ان يعترف  
 شمول الولاية للواقعين والافتراق وان كان كما كان من شمول الولاية للواقعين والافتراق  
 بين الولايتين لم يكن ثبوت احد الولايتين الخاصتين وهو المحال حاصل من التزديد  
 التزويد المستلزم لمطلق الولاية الذي هو المحال الا كما ذكرناه في صدر البحث  
 فان قيل سلمنا ان العلة المذكورة في نفسه علم شمول الولاية للواقعين في نفسه  
 الرادى الشئ لا يستلزم تقييد شمول لعدم الولاية به في الواقع في نفسه  
 لكن لم نعلم انما ذكرنا على تقدير عدم شمول الولاية للواقعين في ذاته ان يكون ذلك

عليهم

القديس المذكور حالاً ولا يجوز أن يستسلم الخ وهذا الحق يسمى عند  
 الملحق على القديسين وهو الحق الأول والثاني في الواقع على تقدير ما يحمل  
 ومستند ما ذكر من نفسه لجواز أن يكون القديس حالاً أو لمحال جاز  
 أن يستسلم الخ فخره ما أقول هذا الحق لا ينافي مع الحق الأول لأنه لا ينافي  
 ثباته الواقع أم لا فلو كان ذكر القديس ثباته نفس القديس ما ذكر  
 من الدليل ما عدا المذكور وإن لم يكن ذكر القديس ثباتاً ونفس  
 المذموم ثبوت العلة والأول من إرتقاء التقديس من حيث يحمل التقديس  
 كما مره الشق الأول من الترتيب المذكور ثم الكتاب

بعون الله الملك الوهاب  
 المبارك ربيع الأول سنة

195

ing Saud University